دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني

The Role of Stress Tests in Achieving Banking Stability - A Case Study of the Palestinian Banking Sector

د. بن معتوق صابر[1*]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج، الجزائر، sabir.benmatoug@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/22. تاريخ القبول 2021/06/29 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، آخذين بذلك تجربة القطاع المصرفي الفلسطيني كعينة لإجراء هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني يعتبر قطاعا سليما ومستقرا قادرا على تحمل مختلف الصدمات و الأزمات، من خلال اختبارات الملاءة المالية (تحليل الحساسية، اختبار السيناريوهات)، اختبارات تحليل السيولة، اختبارات مخاطر انتقال العدوى بين المصارف و اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي.

كلمات مفتاحية: اختبارات التحمل، الاستقرار المصرفي، الصدمات المالية، تحليل الحساسية، سيناريو كورونا، المصارف الفلسطينية.

تصنيفات**JEL:** G01 ، G21، G32.

Abstract:

This study aims to know the role of stress tests in achieving banking and financial stability, using the experience of the Palestinian banking sector as a sample for conducting this study.

The study found that the Palestinian banking sector is a healthy and stable sector capable of withstanding various shocks and crises, through solvency tests (sensitivity analysis, scenario testing), liquidity analysis tests, interbank infection risk tests and macroeconomic risk tests.

Keywords: Stress tests; Banking stability; Financial shocks; Sensitivity analysis; Corona scenario; Palestinian banks.

Jel Classification Codes: G01, G21, G32.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تعتبر اختبارات التحمل أحد أهم التقنيات المستخدمة من طرف المصارف والسلطات الرقابية في قياس قدرة المصارف على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للمصارف ضمن سيناريوهات متفاوتة ومختلفة الشدة ولكنها متوقعة الحدوث، وبالتالي تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف حتى تكون قادرة على امتصاص كل الصدمات والأزمات والمخاطر شديدة التأثير، وبالتالي تعزيز سلامة ومتانة القطاع المصرفي والمالي ككل.

لقد حرصت سلطة النقد الفلسطينية على إجراء اختبارات التحمل بشكل دوري ومنتظم لتقييم قدرة المصارف على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين، وذلك من خلال فحص مستوى الملاءة المالية لدى المصارف، والتأكد من مستويات السيولة لديها، و تقدير انتقال العدوى بين هذه المصارف، إضافة إلى تقدير وتقييم آثار أزمة فيروس كورونا على معدل النمو الاقتصادي ونسبة القروض المصرفية المتعثرة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي.

1-1- إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة اختبارات التحمل في تحقيق وتعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل الصدمات المختلفة؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى فعالية اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي؟
- ✓ هل يُعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني قطاعاً سليماً ومستقراً وقادراً على تحمل الصدمات الاقتصادية والسياسية؟

2-1- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

- ✓ تكمن أهمية اختبارات التحمل في تجنب حدوث الأزمات وتفاديها، من خلال تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة وتحديد الأموال الخاصة اللازمة لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات شديدة؛

- ✓ تلعب اختبارات التحمل دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي من خلال اختبار مدى قدرة المصارف على تحمل المخاطر والصدمات محتملة الحدوث، وبالتالي التنبؤ بنقاط الضعف ومعالجتها؛
- ✓ يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني قطاعاً سليماً ومستقراً، وله القدرة على تحمل مختلف الصدمات السياسية والاقتصادية، نتيجة تمتع المصارف بملاءة مالية جيدة، ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

1-3- أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ ضبط المفاهيم الخاصة بكل من اختبارات التحمل والاستقرار المصرفي؛
- ✓ إبراز دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي وبالتالي الاستقرار المالي والاقتصادي ككل؛
- ✓ التعرف على تجربة سلطة النقد الفلسطينية في إجراء اختبارات التحمل لتقييم قدرة وكفاءة القطاع المصرفي الفلسطيني في تجاوز المخاطر والأزمات المختلفة، أهمها أزمة كوفيد- 19، بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي.

1-4 - منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي ، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

2. الإطار المفاهيمي لاختبارات التحمل

توجهت العديد من المصارف على مستوى العالم بعد الأزمة المالية العالمية 2008 إلى استخدام اختبارات التحمل كأداة فعالة في إدارة المخاطر وامتصاص الصدمات والأزمات شديدة التأثير ومحتملة الحدوث بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي.

1.2 مفهوم اختبارات التحمل:

قُدمت لاختبارات التحمل، عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

- اختبارات التحمل هي تقييم الوضع المالي للبنك في ظل سيناريو حاد ولكنه ممكن الحدوث (plausible) للمساعدة في صنع القرار داخل البنك؛ (برمان و بوثلجة، 2020، صفحة 1011)

- اختبارات التحمل وفقًا لصندوق النقد الدولي ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي هي عبارة عن عنصر أساسي من عناصر التحليل الاحترازي الكلي الذي يمكن أن يساعد في التنبؤ بنقاط الضغط المحتملة في النظام المالي ومراقبتها؛ (vukovic, 2014, p. 88)

- اختبارات التحمل هي عبارة عن تحليل يتم إجراؤه في ظل سيناريوهات افتراضية مصممة لتحديد ما إذا كان لدى المصرف رأس مال كافٍ لتحمل صدمة اقتصادية سلبية، وتتضمن هذه السيناريوهات مواقف غير مواتية وشديدة التأثير؛ (Segal, 2020).

بناءً على ما سبق يمكن تعريف اختبارات التحمل أو الإجهاد المالي على أنها تقييم قدرة المصارف على مواجهة الاختلالات والانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، من خلال قياس أثرها على مختلف المؤشرات المالية للمصارف، مثل الأثر على الملاءة المالية والسيولة، إضافة إلى انتقال عدوى الصدمات بين هذه المصارف.

2.2 أهمية اختبارات التحمل

تتمثل أهمية اختبارات التحمل فيما يلي (بن ربيع و بن زابة، 2014، الصفحات 67-68):

- توفر اختبارات التحمل المعرفة الضرورية للمصارف لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكين المصارف من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع؛

- تمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في المصارف من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه المصارف؛

- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها المصارف في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛

- تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال؛

- تحديد الأموال الخاصة اللازمة لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات شديدة؛

- تجنب حدوث الأزمات وتفاديها عن طريق الحد من بدء المخاطر من جانب المصارف وحماية مصارف المودعين.

3.2 متطلبات إجراء اختبارات التحمل

تتمثل متطلبات اختبارات التحمل في العناصر التالية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2016، صفحة 8):

- تحديد أهداف اختبارات التحمل بشكل عام وما يتعلق باختبار التحمل المحدد المراد إجراؤه، بما في ذلك تحديد عوامل المخاطر، مثل: رأس المال، السيولة...الخ، التي بحاجة لتعريضها للضغط ومعدل تكرار إجراء اختبارات التحمل على عوامل المخاطر المحددة، على سبيل المثال شهرياً، نصف سنوي أو سنويا، أو حسب المعطيات والظروف؛

- اختيار سيناريوهات ضغط مجدية ذات مستويات تأثير مختلفة، على سبيل المثال: سيناريو أساس، سيناريو صدمة متوسطة، سيناريو صدمة شديدة، ويمكن أن تكون هذه السيناريوهات افتراضية، أو مستندة إلى تجربة سابقة، أو مبنية على محاكاة عوامل المخاطر؛

- ترجمة الضغوط إلى مؤثرات من المستوى الأول على الأداء والوضع المالي للمصرف؛

- تقييم نتائج اختبارات التحمل وإيجاد إجراءات متابعة، مثل استراتيجيه الحفاظ على رأس المال، التقليل من التعرضات المركزة...الخ؛

- أخذ النتائج في عين الاعتبار عند صناعة القرارات الإدارية.

4.2 أنواع اختبارات التحمل

تنقسم اختبارات التحمل إلى عدة أنواع، أهما ما يلي:

1.4.2 اختبارات تحليل الحساسية: وتسمى كذلك بالاختبارات ذات المتغير الواحد، وتستخدم لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر كل على حدة على الوضع المالي للبنك، بمعنى دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للبنك، وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهتها، وتشمل اختبارات تحليل الحساسية كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التركز، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة (صندوق النقد العربي، 2018، الصفحات 10- 11).

2.4.2 اختبارات السيناريوهات: وتسمى كذلك بالاختبارات متعددة المتغيرات، وتعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر عدة متغيرات لعدة مخاطر على الوضع المالي للبنك، وتتضمن اختبارات السيناريوهات نوعين من الاختبارات، هما:

- **اختبارات السيناريوهات التاريخية:** وهي سيناريوهات مبنية على أحداث تاريخية حدثت في الماضي، ومن الممكن أن تعاود الحدوث وتؤثر على البنوك (بن ربيع و بن زابة، 2014، صفحة 72)، وعلى سبيل المثال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة الديون السيادية في اليونان عام 2010...الخ.

- **اختبارات السيناريوهات الافتراضية:** وهي سيناريوهات تعتمد على أحداث افتراضية لم تحدث من قبل ولكنها ممكنة الحدوث، وفي حال حدوثها تؤثر على أداء البنوك، وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات الافتراضية تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ والتي قد يكون لها أثار سلبية على أوضاع البنك، مثل ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، وبالتالي انخفاض ربحية البنك، مما قد يؤثر على ملاءته المالية (صندوق النقد العربي، 2018، الصفحات 11- 12).

3.4.2 اختبارات انتقال العدوى: يهتم هذا النوع من اختبارات التحمل بتحليل المخاطر الناتجة عن الترابط بين المصارف، وتسمى بالعدوى المباشرة، أو من خلال الترابط الاقتصادي والإقليمي، وتسمى بالعدوى غير المباشرة، مثلما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا عام 1998 والأزمة المالية العالمية لعام 2008 (خلف و نوري، صفحة 8).

3. فعالية اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي

تساهم اختبارات التحمل في التأكد من سلامة وقوة عمل جميع مكونات النظام المصرفي والمالي، بهدف تجنب حدوث الصدمات والأزمات التي تودي إلى انهيار هذا النظام.

1.3 مفهوم الاستقرار المصرفي والمالي

يعتبر الاستقرار المصرفي جزءا لا يتجزأ من الاستقرار المالي، لذلك سنقوم بتقديم مفهوم الاستقرار المالي بصفة عامة والاستقرار المصرفي بصفة خاصة، كالتالي:

- الاستقرار المالي هو عبارة عن الحالة التي تكون فيها آليات الاقتصاد الخاصة بتسعير، تخصيص وإدارة المخاطر المالية (الائتمان، السيولة، الطرف المقابل والسوق...الخ) تعمل جيدا بما يكفل المساهمة في تفعيل أداء الاقتصاد، إضافة إلى الحفاظ على أنظمة الدفع وضمان عدم توقفها في حالة الصدمات (ذهبي، 2013، صفحة 20).

- الاستقرار المالي هو التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والاقتصادي، مما يعني غياب الاضطرابات في هذا النظام (بن عياد، 2018، صفحة 2).

أما الاستقرار المصرفي فيمكن تعريفه على أنه قدرة المؤسسات المصرفية على امتصاص الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد، ويلعب البنك المركزي دور كبير في تحقيقه من خلال تقوية أداء القطاع استنادا إلى الممارسات الدولية وحرصه المستمر على الرقابة والإشراف على الوحدات المكونة لهذا القطاع (دادي و عمي، 2014، الصفحات 10-13).

كما يمكن تعريف الاستقرار المصرفي على أنه تمكن المؤسسات المصرفية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية (الشاذلي، 2014، صفحة 14).

2.3 مساهمة اختبارات التحمل في تعزيز ودعم الاستقرار المالي

يمكن توضيح فعالية اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف وللنظام المالي ككل من خلال ما يلي (تريعة، 2018، الصفحات 8- 9):

1.2.3 مساهمة اختبارات التحمل في تعزيز ودعم الاستقرار المالي للمصارف

تعمل اختبارات التحمل على تحقيق الاستقرار المالي للمصارف من خلال ما يلي:

- توفير المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، مما يمكن البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع؛
- تمكين مجالس الإدارات والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛
- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، من خلال قياس الآثار على كل من الربحية والملاءة المالية؛
- تقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص خسائر كبيرة محتملة الوقوع؛
- تحديد الخطوات التي يمكن للمصرف أن يتخذها بهدف التقليل من حجم المخاطر التي يتعرض لها، وحماية رأسماله؛
- جعل المخاطر أكثر شفافية من خلال تقدير الخسائر المحتملة للمحفظة الاستثمارية والناجمة عن الظروف أو الحالات غير الطبيعية التي تحدث في الأسواق؛
- تُستخدم كأسلوب مكمل للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية، وذلك لأغراض اتخاذ قرارات تحديد أو تخصيص رأس المال؛
- أداة لتحفيز البنوك على جمع بيانات أفضل وتوسيع قدراتها التحليلية الكمية، والمشاركة في ممارسات إدارة مخاطر أكثر قوة وأكثر شمولية؛
- أداة رئيسية لإدارة المخاطر عند ابتكار منتجات جديدة، والتي ليس لها بيانات متوفرة.

2.2.3 مساهمة اختبارات التحمل في تعزيز ودعم الاستقرار للنظام المالي

تعمل اختبارات التحمل على تحقيق الاستقرار للنظام المالي من خلال ما يلي:

- توفير المعلومات حول سلوك النظام المالي تحت صدمات استثنائية ولكن محتملة الحدوث؛
- تساعد صانعي السياسات على تحديد نقاط ضعف النظام المالي؛
- تعمل كأسلوب موحد لتقدير المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية؛
- توفير الخبرة في تقدير المخاطر لدى المشرفين والمؤسسات المعنية بالاختبار وتشجيع التعاون فيما بينهم وتعميق فهم المخاطر في مختلف المؤسسات، وبالتالي المساهمة في فهم أفضل للروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي؛
- مساعدة الهيئة المشرفة على تحديد حساسية النظام للأحداث المُجهدة التي تؤدي إلى انهيار النظام المالي.

3.3 العوامل التي تجعل اختبارات التحمل مثالية في تحقيق الاستقرار المصرفي

حتى يكون اختبار التحمل اختبارا مثاليا في تحقيق الاستقرار المصرفي فإنه يتطلب توفر العوامل التالية (لطرش و كتاف، 2018، صفحة 12):

- يجب أن يكون ذا صلة وثيقة بالمحفظة التمويلية والاستثمارية الحالية؛
- يجب أن يتضمن التغيرات ذات العلاقة بمعدلات السوق؛
- يجب أن يشمل تغيرات النظام المحتملة وضعف سيولة السوق؛
- يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات مابين المخاطر المختلفة، كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

4. التجربة الفلسطينية في اعتماد اختبارات التحمل كآلية لتحقيق الاستقرار المصرفي

قامت سلطة النقد الفلسطينية بإصدار التعليمة رقم 10 لعام 2014، المتعلقة باختبارات التحمل، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال التخفيف من آثار مختلف المخاطر المحتملة، حيث أجبرت المصارف العاملة في فلسطين على القيام بإجراء اختبارات الملاءة المالية، تحليل السيولة، مخاطر انتقال العدوى بين المصارف واختبارات التحمل الخاصة بمخاطر الاقتصاد الكلي.

1.4. اختبارات الملاءة المالية

قامت سلطة النقد الفلسطينية في عام 2019 بإجراء عدة اختبارات تحمل على بيانات المصارف بهدف اختبار ملاءة البنوك، سواء بافتراض تغير نوع واحد من المخاطر أو بافتراض أكثر

من متغير، وفي ما يلي اختبارات تحليل الحساسية والسيناريوهات التي تم إجرائها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في فلسطين.

1.1.4 اختبارات تحليل الحساسية (اختبارات ذات متغير واحد)

تم تطبيق اختبارات التحمل للمصارف العاملة في فلسطين، وهي 14 مصرفا، بافتراض تعرضها لصدمات بمتغير واحد فقط، مع تفاوت شدتها، وقد أظهرت هذه الاختبارات نتائج متباينة تبعا لمدى تأثر الملاءة المالية من خلال تأثر نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) حسب تعليمات بازل 2 بنسبة 4%، وبازل3 بنسبة 6%، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 8%، ويمكن توضيح نتائج هذه الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول01: نتائج اختبارات تحليل الحساسية للقطاع المصرفي الفلسطيني عام 2019

الصدمة	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)					
	حدة الصدمة	أقل من 4%	أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%	مجموع المصارف
زيادة المخصصات الخاصة لتغطي كامل الديون المصنفة.	%100	1	1	0	12	14
زيادة المخصصات الخاصة بـ..من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	%25	0	1	0	13	14
	%35	1	0	1	12	14
زيادة المخصصات الخاصة بـ..من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	%25	0	0	1	13	14
	%35	1	0	1	12	14
انخفاض أسعار الأسهم المستثمر فيها المصرف بـ...	%15	0	0	0	14	14
	%30	0	0	0	14	14
انخفاض أسعار السندات الصادرة عن حكومات وبنوك مركزية في الخارج بـ...	%10	0	0	0	14	14
	%20	0	0	0	14	14
انخفاض أسعار السندات غير الحكومية بـ...	%15	0	0	0	14	14
	%30	0	0	0	14	14
تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد عن 10% من إجمالي أرصدته الموظفة في الخارج	-	1	1	1	11	14
انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى بنسبة...	15% ارتفاع	0	0	0	0	14
	15% انخفاض	0	0	0	0	14
تغير سعر الفائدة على عملة الدولار بـ...	200 نقطة زيادة	0	0	0	0	14

	200 نقطة انخفاض	0	0	0	0	14
زيادة المخصصات الخاصة بقيمة صافي الائتمان القائم على ...	أكبر 3 مقترضين	4	0	1	9	14
	أكبر 5 مقترضين	5	0	4	5	14
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ... من صافي الائتمان القائم لقطاع قروض الاسكان والرهن العقاري	%25	0	0	3	11	14
	%50	4	0	0	10	14
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ... من صافي الائتمان القائم لقطاع التجارة	%25	0	0	3	11	14
	%50	3	2	0	9	14
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ... من صافي الائتمان القائم لقطاع الخدمات	%25	0	0	0	14	14
	%50	0	1	2	11	14
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ... من صافي الائتمان القائم لقطاع القروض الاستهلاكية	%25	0	0	1	13	14
	%50	3	0	0	11	14

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، صفحة 55)

يمكن تحليل نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول أعلاه كما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، الصفحات 53-54):

- عند زيادة المخصصات الخاصة لدى المصرف لتغطي كامل الديون المصنفة، بغض النظر عن الضمانات القائمة مقابل الديون، فإن النتائج تظهر فشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل 2 (4%)، وفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل 3 (6%)، مقابل نجاح 12 مصرفا في اجتياز تعليمات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد، مع بقاء نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أعلى من 8% لهذه المصارف؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة بنسبة 25%، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز متطلبات بازل3 (6%)، مقابل نجاح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد، أما في حالة رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 35% فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل2 (4%)، كما يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد (8%)، مقابل نجاح 12 مصرفا في اجتياز متطلبات بازل2 وبازل3 وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام بنسبة 25%، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات سلطة النقد، بينما ينجح 13 مصرفا في اجتياز متطلبات بازل2 وبازل3 وتعليمات سلطة النقد، أما في حالة رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 35% فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل2 (4%)، كما يفشل مصرف واحد

في اجتياز تعليمات سلطة النقد (8%)، مقابل نجاح 12 مصرفا في اجتياز متطلبات بازل2 وبازل3 وتعليمات سلطة النقد؛

- عند تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد عن 10% من إجمالي أرصدته الموظفة خارج فلسطين، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل2 (4%)، ويفشل كذلك مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل3 (6%)، كما يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد (8%) مقابل نجاح 11 مصرفا في اجتياز تعليمات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر ثلاثة مقترضين، تفشل 4 مصارف في اجتياز تعليمات بازل2 (4%)، ويفشل كذلك مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلط النقد (8%)، مقابل نجاح 9 مصارف في اجتياز تعليمات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر خمسة مقترضين، تفشل 5 مصارف في اجتياز تعليمات بازل2 (4%)، وتفشل 4 مصارف في اجتياز تعليمات سلط النقد (8%)، مقابل نجاح 5 مصارف في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع الإسكان والرهن العقاري، فإنه تفشل 3 مصارف في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفا في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد، وعند رفع حدة الصدمة لتصبح 50%، فإنه تفشل 4 مصارف في اجتياز تعليمات بازل2، مقابل نجاح 10 مصارف في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع التجارة، فإنه تفشل 3 مصارف في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفا في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد، وعند رفع حدة الصدمة لتصبح 50%، فإنه تفشل 3 مصارف في اجتياز تعليمات بازل2 (4%)، ويفشل كذلك 2 مصرف في اجتياز تعليمات بازل3 (6%)، مقابل نجاح 9 مصارف في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 50% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع الخدمات، فإنه يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل3 (6%)، ويفشل 2 مصرف في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفا في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد؛

- عند زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع القروض الاستهلاكية، فإنه يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 13 مصرفا في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد، وعند رفع حدة الصدمة لتصبح 50%، فإنه تفشل 3 مصارف في اجتياز تعليمات بازل 2 (4%)، مقابل نجاح 11 مصرفا في اجتياز متطلبات كل من بازل2 وبازل3، وتعليمات سلطة النقد.

خلاصة القول أن غالبية المصارف في فلسطين استطاعت الصمود أمام الصدمات، وفاقت لديها نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) الحدود الدنيا لمتطلبات بازل2، بازل3، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

2.1.4 اختبارات تحليل السيناريوهات (اختبارات ذات أكثر من متغير)

تم إجراء اختبارات التحمل للمصارف العاملة في فلسطين بافتراض حدوث صدمتين ماليتين أساسيتين، الأولى ذات طبيعة سياسية والثانية ذات طبيعة اقتصادية، بحيث تتضمن كل صدمة مالية سيناريوهين، أحدهما مخفف والسيناريو الآخر مشدد وفقا لأكثر من متغير واحد، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 02: نتائج اختبارات تحليل السيناريوهات للقطاع المصرفي الفلسطيني 2019

الصدمة		نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)				
		أقل من 4%	أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6%	أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8%	أكبر من 8%	مجموع المصارف
		إعادة رسملة	رسملة مناسبة	رسملة جيدة	رسملة جيدة	
الصدمة الأولى ذات الطبيعة السياسية	السيناريو الأول (الخفيف)	0	0	1	13	14
	السيناريو الثاني (الأشد)	2	3	2	7	14
الصدمة الثانية ذات الطبيعة الاقتصادية	السيناريو الأول (الخفيف)	0	0	3	11	14
	السيناريو الثاني (الأشد)	5	1	1	7	14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، صفحة 57)

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للصدمة المالية الأولى ذات الطبيعة السياسية

أظهرت نتائج اختبارات التحمل بالنسبة للسيناريو الأول المخفف نجاح 13 مصرفا من أصل 14 مصرفا في الحفاظ على نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) وفق ما أقرته سلطة النقد الفلسطينية، والمقدرة بـ 8%، في حين يوجد مصرف واحد لم يحقق هذه النسبة، ولكنه نجح في الحفاظ على نسبة تفوق 6% وفق ما تتطلبه مقررات بازل3. وهذا يدل على متانة وقدرة المصارف العاملة في فلسطين من التصدي للصدمات ذات أكثر من متغير.

كما أظهرت نتائج اختبارات التحمل بالنسبة للسيناريو الثاني المشدد نجاح 7 مصارف من أصل 14 مصرفا في الحفاظ على نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) وفق ما أقرته سلطة النقد الفلسطينية، والمقدرة بـ 8%، في حين يوجد 02 مصرف فاقت النسبة لديهما 6%، و3 مصارف فاقت فيها النسبة 4% وفق ما تتطلبه بازل2، وانخفضت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) عن 4% في 02 مصرف.

- بالنسبة للصدمة المالية الثانية ذات الطبيعة الاقتصادية

أظهرت نتائج اختبارات التحمل بالنسبة للسيناريو الأول المخفف نجاح 11 مصرفا من أصل 14 مصرفا في الحفاظ على نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) وفق ما أقرته سلطة النقد الفلسطينية، والمقدرة بـ 8%، في الوقت الذي فاقت فيه هذه النسبة 6% في 03 مصارف، وبالتالي فشلها في الاحتفاظ بالحد الأدنى الذي أقرته سلطة النقد الفلسطينية رغم تجاوزها الحد الأدنى الذي أقرته كل من بازل2 وبازل3.

كما أظهرت نتائج اختبارات التحمل بالنسبة للسيناريو الثاني المشدد نجاح 7 مصارف من أصل 14 مصرفا في الحفاظ على نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) وفق الحد الأدنى الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية، والمقدر بـ 8%، في حين يوجد مصرف واحد فاقت النسبة لديه 6% وفق ما تقتضيه بازل3، ومصرف واحد

فاقت فيه النسبة 4% وفق ما تتطلبه بازل2، وانخفضت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) عن 4% في 05 مصارف.

خلاصة القول أن السيناريو الثاني المشدد كان أكثر تأثيرا على نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) في كلا الصدمتين، السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك ظلت المصارف العاملة في فلسطين تتمتع بملاءة مالية مناسبة تجعلها تتحمل مختلف الصدمات والأزمات التي تعترضها.

2.4 اختبارات تحليل السيولة

تم تطبيق اختبارات التحمل فيما يخص السيولة في القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال افتراض 4 أنواع من الصدمات وتحليل مدى تأثيرها على نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 03: اختبارات التحمل بالنسبة للسيولة في عام 2019

الصدمة		الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50%	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 100% وأكبر من 50%	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر أو يساوي 100%	مجموع المصارف
		عدد المصارف قبل الصدمة			
		5	7	2	14
		عدد المصارف بعد محاكاة الصدمة			
الأولى	قيام العملاء بسحب ما نسبته 20% من ودائعهم خلال شهر	11	3	0	14
الثانية	سحب أكبر 3 مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة	8	4	2	14
الثالثة	سحب أكبر 5 مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة	10	2	2	14
الرابعة	انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%	10	3	1	14

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، صفحة 58)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك نتائج متباينة فيما يخص اختبارات التحمل التي ترتكز على السيولة في القطاع المصرفي الفلسطيني، ففي حالة الصدمة الأولى كانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50% في 11 مصرفاً مقارنة بـ 5 مصارف قبل الصدمة المالية، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر من 50% و أقل من 100% في 3 مصارف مقابل 7 مصارف قبل محاكاة الصدمة، أما في حالة الصدمة

الثانية فكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50% في 8 مصارف مقارنة بـ 5 مصارف قبل الصدمة المالية، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر من أو يساوي 100% في 2 مصرف، وهو نفس عدد المصارف التي كانت قبل محاكاة الصدمة، وفيما يتعلق بالصدمة الثالثة فقد كانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50% في 10 مصارف مقارنة بـ 5 مصارف قبل الصدمة المالية، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر من 50% وأقل من 100% في 2 مصرف مقابل 7 مصارف قبل محاكاة الصدمة، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر من أو يساوي 100% في 2 مصرف وهو نفس عدد المصارف التي كانت قبل محاكاة الصدمة، أما بالنسبة للصدمة الرابعة فقد كانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50% في 10 مصارف مقارنة بـ 5 مصارف قبل الصدمة المالية، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر من 50% وأقل من 100% في 3 مصارف مقابل 7 مصارف قبل محاكاة الصدمة، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر من 50% وأقل من 100% في مصرف واحد.

صفوة القول أنه رغم تباين نتائج هذه الاختبارات، إلا أنه في جميع الأحوال تبقى هذه النسبة أكبر من 25% لدى معظم المصارف، بمعنى أن معظم المصارف تحافظ على الحد الأدنى للسيولة القانونية حسب سلطة النقد الفلسطينية.

3.4 اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف

تم إجراء اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف (Interbank solvency contagion)، لمعرفة ما يحدث لنسبة كفاية رأس المال في حال فشل أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى، وقد استند هذا الفحص على البيانات الخاصة بسوق مابين البنوك (الودائع ما بين المصارف) في نهاية عام 2019. وتشير البيانات بشكل عام إلى ضعف سوق مابين المصارف في فلسطين (Interbank Market)، حيث بلغ حجم أرصدة أو ودائع المصارف لدى بعضها البعض حوالي 508 مليون دولار نهاية عام 2019، وقد ساهم اعتبار الودائع البينية بين المصارف على أنها ودائع تبادلية في تخفيف حدة الصدمات التي قد تواجهها المصارف نظرا لقدرتها على استخدام هذه الودائع في سداد الالتزامات المترتبة عليها تجاه المصارف الأخرى، وقد أظهرت النتائج عدم تأثر المصارف على المستوى الكلي بتعثر أو فشل

أحدها، إذ تراوحت نسبة كفاية رأس المال المصارف بعد محاكاة الصدمة مابين 12.6% في أسوأ النتائج و16.1% في أحسنها، وهي في جميع الحالات أعلى من الحد الأدنى المقدر بـ 12% حسب سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، صفحة 58).

4.4 اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر الاقتصاد الكلي

قامت سلطة النقد الفلسطينية بإجراء اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر الاقتصاد الكلي على البنوك العاملة في فلسطين، من خلال افتراض تغير عدد من المتغيرات الاقتصادية، وهي: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي)، معدل البطالة، معل الفائدة على القروض، ثم حساب أثر ذلك على القروض المتعثرة المتوقعة لعام 2020، وتم ذلك وفقا لثلاثة سيناريوهات، وهي: **السيناريو الأول**: السيناريو الأساس؛ **السيناريو الثاني**: سيناريو كورونا1 ؛ **السيناريو الثالث:** سيناريو كورونا2.

تم بناء السيناريو الأساس باعتباره السيناريو المرجعي للسيناريوهات الأخرى، ويعكس بالأساس الأوضاع الاقتصادية والسياسية نهاية عام 2019 قبل أزمة كورونا، والذي كان من المفترض أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني تعافيا نسبيا عام 2020 وأن ينمو بنسبة 2.3% مقارنة مع 0.9% عام 2019، وأما السيناريو الثاني (سيناريو كورونا1) فيفترض استمرار تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني لمدة 04 أشهر (مارس-جوان)، واستمرار الإجراءات الحكومية والعمل بحالة الطوارئ حتى نهاية الربع الثاني من العام، وبالتالي استمرار حالة الإغلاق العام للأسواق، وتوقف نشاط القطاع السياحي بشكل عام، كما يفترض هذا السيناريو أيضا حصول تراجع كبير في التجارة الخارجية نتيجة توقف النشاط الاقتصادي وإغلاق المعابر وانخفاض عدد العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إلى جانب الافتراضات المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي والأمن، وتراجع مجمل الإيرادات الحكومية خلال هذه الفترة، ومن المتوقع بناءً على هذه الافتراضات أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 5.2%، أما السيناريو الثالث (سيناريو كورونا2) فيقدم صورة أكثر تأثيرا فيما يتعلق ببطء التعافي الاقتصادي من خلال فرض مزيدا من القيود وامتداد الإجراءات والتدابير الحكومية لفترة أطول وتحديدا حتى نهاية شهر أوت من عام 2020، والتي من المتوقع أن تسفر عن تعميق وتيرة الانكماش الاقتصادي وصولا إلى 8.5% في ظل استمرار تدهور القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الاقتصادية

الرئيسية وركود مكونات الطلب الداخلي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، الصفحات 24-25).

ويمكن تمثيل التغير في القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض حسب السيناريوهات المحتملة لعام 2020 في الشكل التالي:

الشكل 01: التغير في القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض حسب السيناروهات المحتملة لعام 2020

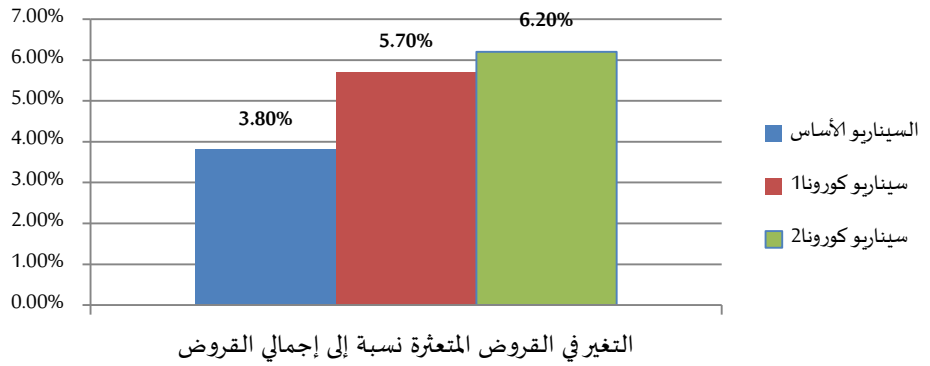

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، 2020، صفحة 60)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة القروض المتعثرة لعام 2020 حسب السيناريو الأساس قبل أزمة كورونا كانت تقدر بـ 3.8%، أما سيناريو كورونا1 فقد أظهرت نتائجه ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 5.7%، في حين أظهرت نتائج سيناريو كورونا2 ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 6.2% من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا في حالة تأخر تعافي الاقتصاد الفلسطيني واستمرار الإجراءات والتدابير الحكومية لمواجهة فيروس كورونا.

5.خاتمة:

صفوة القول أن اختبارات التحمل المالي تلعب دورا كبيرا في تحقيق وتعزيز الاستقرار المصرفي، والذي ينعكس بدوره على الاستقرار المالي والاقتصادي ككل، حيث تقوم هذه الاختبارات بتقييم وتقدير مدى قدرة المصارف والقطاع المصرفي ككل على تحمل المخاطر والصدمات المالية وفق السيناريوهات المفروضة.

1.5. نتائج الدراسة: بعد التطرق لمختلف جوانب هذه الورقة البحثية خلصنا إلى مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يلي:

- تعتبر اختبارات التحمل أحد أدوات إدارة المخاطر المصرفية، تعمل على قياس قدرة القطاع المصرفي والمالي على تحمل الصدمات والأزمات الشديدة، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف في هذا القطاع، وإيجاد الآليات اللازمة لعلاج هذه الاختلالات والانكشافات؛

- تعمل اختبارات التحمل على تحقيق وتعزيز الاستقرار المصرفي من خلال توفير المعرفة الضرورية للمصارف لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في الأوضاع الصعبة، وتقييم أثر ذلك على الملاءة المالية، السيولة، الربحية ودرجة انتقال العدوى بين هذه المصارف، مما يمكن هذه الأخيرة من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع شديدة التأثير؛

- أظهرت نتائج اختبارات تحليل الحساسية للقطاع المصرفي الفلسطيني أن معظم المصارف العاملة في فلسطين تعدت لديها نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) الحدود الدنيا لمتطلبات بازل2 (4%)، ومتطلبات بازل3 (6%)، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (8%)، مما يعني تمتعها بمستوى ملاءة مالية جيدة تمكنها من امتصاص الصدمات والمخاطر التي تواجهها؛

- أظهرت نتائج اختبارات السيناريوهات أن السيناريو الثاني المشدد كان أكثر تأثيرا على نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) مقارنة بالسيناريو المخفف، سواء تعلق الأمر بالصدمة السياسية أو الصدمة الاقتصادية، ومع ذلك حافظت غالبية المصارف على الحد الأدنى الذي أقرته سلطة النقد الفلسطينية (8%)، والحد الأدنى الذي أقرته مقررات بازل2 (4%)، والحد الأدنى الذي أقرته مقررات بازل3 (6%)، مما يدل على أن هذه المصارف قادرة امتصاص مختلف المخاطر والصدمات وإدارتها بكل فعالية وكفاءة؛

- أظهرت نتائج اختبارات تحليل السيولة أن معظم المصارف العاملة في فلسطين تحافظ على الحد الأدنى للسيولة القانونية حسب سلطة النقد الفلسطينية، والمقدر بـ 25%؛

- أظهرت نتائج اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف عدم تأثر المصارف على المستوى الكلي بتعثر أو فشل أحدها، حيث تراوحت نسبة الملاءة المالية للمصارف بعد محاكاة الصدمة مابين 12.6% و16.1%، وهي في جميع الحالات تفوق الحد الأدنى الذي أقرته سلطة النقد الفلسطينية والمقدر بـ 12%؛

- أظهرت نتائج اختبارات التحمل الخاصة بالأوضاع الاقتصادية الكلية تأثر الاقتصاد الفلسطيني وتأخر تعافيه جراء أزمة فيروس كورونا، حيث قدر معدل الانكماش الاقتصادي في عام 2020 بـ 8.5% حسب سيناريو كورونا2 مقارنة بـ 5.2% حسب سيناريو كورونا1، أما بالنسبة للقروض المتعثرة فقد ارتفعت إلى 6.2% حسب سيناريو كورونا2 مقارنة بـ 5.7% حسب سيناريو كورونا1 و3.8% حسب السيناريو الأساس.

2.5- الاقتراحات: بناءً على النتائج السابقة نقدم الاقتراحات التالية:

- يجب أن تشمل اختبارات التحمل التي تشرف عليها سلطة النقد الفلسطينية كافة المخاطر المرتبطة بمجالات عمل مختلف المصارف، كالمخاطر التشغيلية مثلاً، حتى يتسنى لها تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي المنشود؛

- ضرورة توفر الموارد البشرية المؤهلة في المصارف من أجل التطبيق السليم لاختبارات التحمل وتحليل نتائجها؛

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية

- سلطة النقد الفلسطينية. (2020). *تقرير الاستقرار المالي لعام 2019*. فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسة النقدية.
- صندوق النقد العربي. (2018). *المنهجية الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة- اختبارات التحمل*. أبو ظبي.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر، 2016). *اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية*. تاريخ الاسترداد 18 مارس، 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org
- أحمد شفيق الشاذلي. (2014). *الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- حنان تريعة. (2018). دور اختبار الضغط في تحقيق الاستقرار المالي- الاتحاد الأوربي نموذجا. *الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر*. جامعة يحيى فارس: المدية- الجزائر.
- حنيفة بن ربيع، و عبد المالك بن زابة. (2014). اختبارات التحمل كآلية لادارة المخاطر المصرفية. *مجلة جديد الاقتصاد* (9)، 55- 78.
- ذهبية لطرش، و شافية كتاف. (2018). دور برامج الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية. *المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية* (1)، 1-12.

- ريمة ذهبي. (2013). *الاستقرار المالي النظامي- بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011 (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. قسنطينة- الجزائر: جامعة قسنطينة 2.
- عمار حمد خلف، و محمد داود نوري. (بلا تاريخ). *تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق*. تاريخ الاسترداد 2 فيفري، 2021، من https://www.researchgate.net/profile/Ammr_Khalaf/publication/329947915_thlyl_allaqt_byn_alqrwd_almtthrt_wkfayt_ras_almal_bastkhdam_akhtbarat_aldght_lynt_mn_almsarf_alkhast_a-lraqyt/links/5e1175b9299bf10bc390c457/thlyl-allaqt-byn-alqrwd-almtthrt-wkfayt-ras.
- فريدة بن عياد. (2018). المؤسسات المالية ودورها في ضمان تحقيق الاستقرار المالي. *الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر*. جامعة يحي فارس: المدية- الجزائر.
- محمد برمان، و عبد الناصر بوثلجة. (2020). اختبارات ضغط الملاءة للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج ARDL. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 23* (01)، 1007-1024.
- ناصر عدون دادي، و حمزة سعيد عمي. (2014). الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه- دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 9* (17)، 11-39.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- Segal, T. (2020, Dec 27). *Bank Stress Test*. Retrieved february 4, 2021, from https://www.investopedia.com/terms/b/bank-stress-test.asp.
- vukovic, S. (2014). Stress Testing of the M ontenegrin System With Aggregated and bank –Spiecific data. *journal of central bankiing theory and practice , 2, 85-119.*